سجال
فكريات

# المحددات الخاصة بحضور «المستقلين» في المشهد البرلماني في مصر

# المحددات الخاصة بحضور «المستقلين» في المشهد البرلماني في مصر

إعداد/ محمد فوزي
باحث في الشؤون السياسية

# الفهرس


أولاً- إطار مفاهيمي ..... ٢
ثانياً- أبعاد تنامي حضور «المستقلين»..... ٢
ثالثاً- صعود لافت للمستقلين في انتخابات ٢٠٠٠ ..... ٤
رابعاً- انتخابات العام ٢٠١١ ..... ٥
خامساً- انتخابات العام ٢٠٢٠ ..... ٧

بالنظر إلى طبيعة العملية الانتخابية في مصر، والنظم التشريعية المؤطرة لها، والممارسات التنفيذية التي تتم في ثناياها، سوف نجد أن هذه العملية تعتمد بشكل رئيسي على مجموعة من الفاعلين، وعلى رأسهم الناخبين من جانب، ومن جانب آخر المرشحين، سواءً المرشحين الحزبيين أو المستقلين، وهنا فإن الحديث ينصب عن الأطراف الرئيسية التي تنخرط في المسألة الانتخابية، بعيداً عن السياقات الموضوعية والمحددات التي يكون لها بلا شك تأثير في مسار الانتخابات، على غرار طبيعة الممارسات التنفيذية ومدى التزامها بمبادئ الديمقراطية والتعددية والحياد، وكذا السمات الخاصة بالأطر التشريعية الناظمة لعملية الانتخابات ومدى تناسبها مع جهود التحول الديمقراطي، فضلاً عن مستوى التطور السياسي والاجتماعي للناخبين، وتؤثر كل هذه العوامل والسياقات الموضوعية على مسار الانتخابات، وطبيعة المخرجات التي تُفرزها، وكذا تؤثر على فرص المرشحين على مقاعد الفردي سواءً من الحزبيين أو المستقلين.

تنطلق هذه الورقة من مجموعة من الافتراضات الرئيسية أولها يرتبط بتنامي المؤشرات على تراجع الفاعلية الحزبية في المشهد السياسي المصري، وهو التراجع الذي يرتبط بالسياق السياسي العام على مدار سنوات، إذ أن ترجمة تعدد الأحزاب ووصولها إلى هذه الحالة من السيولة لم تُفرز مشهداً حزبياً قوياً وفاعلاً، وثانيها أنه في مقابل ذلك كان هناك صعود لافت لظاهرة المرشحين الفردي، لاعتبارات مرتبطة بطبيعة التأطير القانوني للمقاعد الفردية، ولأسباب مرتبطة في حالة المستقلين بإحجام المواطنين عن الأحزاب السياسية، وثالثها أن ظاهرة المال السياسي وحضورها بشكل كبير في المشهد السياسي والنيابي المصري، أدى من جانب إلى تعظيم حضور أصحاب الأموال في المشهد الانتخابي على مقاعد الفردي، في مقابل التأثير على فرص المرشحين البرامجيين، والذين لا يملكون الأموال ولكن يعتمدون بشكل رئيسي على البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

وفي محاولة لإثبات هذه الافتراضات سوف تسعى الورقة إلى الاشتباك مع مجموعة من التساؤلات الرئيسية أولها يرتبط بطبيعة التأطير القانوني والتشريعي للمقاعد الفردي في النظام الانتخابي المصري، وطبيعة العوامل التي تُسيطر على الشق التنافسي في الانتخابات الخاصة بمقاعد الفردي، جنباً إلى جنب مع استعراض بعض المشاهد الخاصة بالانتخابات النيابية في مصر والتي يُمكن من خلالها الوقوف على طبيعة حضور «المستقلين» في الانتخابات والعوامل التي تحكم هذا الحضور وتؤثر عليه.

## أولاً- إطار مفاهيمي

### ١- النظام الفردي:

يُقصد بالنظام الفردي في الانتخابات التشريعية، ذلك النظام الذي يعتمد على تقسيم أقاليم الدولة إلى دوائر انتخابية تراعي الحسابات الديموغرافية والجغرافية، على أن يقوم المواطن بالتصويت لأحد المرشحين في الدائرة التابع لها، وتستند فلسفة هذا النظام الانتخابي إلى خلق علاقة مباشرة بين النائب والمواطن.

كما عرفت بعض الدراسات النظام الفردي باعتباره «النظام الذي يقوم على تقسيم البلاد إلى دوائر صغيرة نسبياً ويُخصص المقعد الانتخابي فيه للمرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في دائرة انتخابية بعينها، ومن أهم مميزات هذا النظام أنه يتسم بالبساطة والسهولة حيث يختار الناخب نائباً واحداً» (١).

### ٢- المرشحون المستقلون:

ويُقصد بالمستقلين في الانتخابات، أولئك المرشحين الذي ليس لديهم انتماءات حزبية ويخوضون الانتخابات التشريعية وغيرها بصفتهم وكينونتهم الشخصية وبرامجهم الخاصة بهم، دونما أي صفة حزبية لهم، وينقسم هؤلاء بين مرشحين يعبرون عن رأس المال من طبقة رجال الأعمال، ورجال يغلب عليهم الطابع العشائري والقبلي، فضلاً عن المستقلين البرامجيين من عموم المواطنين والطبقة الوسطى.

## ثانياً- أبعاد تنامي حضور «المستقلين»

تُركز هذه الورقة على وجه الخصوص على ظاهرة «المستقلين» البعيدين عن الانتماءات الحزبية، والذين يكون انخراطهم في العملية الانتخابية النيابية مدفوعاً بشكل رئيسي بطموحات شخصية سياسية، ورؤى برامجية ذاتية، أو اعتبارات قبلية وعائلية، وبشكل عام ومنذ إقرار التعددية الحزبية في مصر في ١٩٧٦ وحتى اليوم، شهدت ظاهرة «المستقلين» تنامياً كبيراً على مستوى حضورها في المشهد السياسي والنيابي في مصر، وهو الأمر الذي يُمكن إرجاعه إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، وذلك على النحو التالي:

### ١- تراجع جاذبية الأحزاب السياسية:

لا يُمكن فصل مناقشة مسألة صعود ظاهرة «المستقلين» في الحياة النيابية المصرية، عن حالة التراجع التي تشهدها جاذبية الأحزاب السياسية في مصر منذ عقود، ويُمكن الاستدلال على ذلك من خلال العديد من المؤشرات، أولها أنه على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة حول حجم العضويات داخل الأحزاب السياسية المصرية إلا أن كافة الدراسات والأدبيات التي عنيت في السنوات الأخيرة بالحياة الحزبية في مصر كانت تنطلق من افتراض مفاده تراجع عضويات الأحزاب، وتراجع معدلات انخراط المواطنين في أنشطتها، وثانيها أنه باستقراء المشهد الانتخابي في مصر في العديد من الحالات على مدار العقود الماضية سوف يتجلى أن العامل الحزبي بالنسبة للناخب يتراجع لحساب اعتبارات

(١) هناء عبيد، الإطار القانوني للتطور الديمقراطي في مصر، كتاب «التطور الديمقراطي في مصر، البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في مصر»، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص ٢٤

العصبية القبلية والمال السياسي والجوانب الخدمية، وثالثها أن تصاعد الإشكالات المرتبطة بالعمل الحزبي في مصر، ما تجسد في العديد من الأزمات البنيوية العميقة التي تعيشها العديد من الأحزاب خلال السنوات الأخيرة.

وعملياً تنعكس هذه المؤشرات على المشهد السياسي على أكثر من مستوى، من أبرزها صعود ظاهرة «المستقلين» بأشكالها وأنماطها المختلفة، سواءً المرشحين الذين يغلب عليهم الطابع الشعبوي، أو المرشحين الذين يعتمدون على رؤى وأطروحات برامجية، أو المرشحين المعبرين عن رأس المال من فئة رجال الأعمال، جنباً إلى جنب مع «العائلات السياسية» أو المرشحين المعبرين عن الجانب القبلي والعائلي، ويُضاف إليهم المرشحين المعبرين عن بعض الفئات النوعية كالعمال والفلاحين.

### ٢- الطموحات الشخصية للمرشحين:

يُعد البعد الشخصي فيما يتعلق بالمرشحين للانتخابات أحد العوامل المهمة لفهم تنامي حضور «المستقلين» في المشهد النيابي في مصر، إذ أن هناك العديد من الدوافع الشخصية والذاتية التي تدفع بالمرشحين والعديد من الشخصيات إلى المشاركة في الحياة السياسية، سواءً ما يتعلق بالطموحات السياسية الشخصية، أو ما يتعلق بالرغبة في توظيف الموضع النيابي من أجل تحقيق مكاسب مالية، أو ما يتعلق بالعوامل القبلية والعائلية والوجاهة الاجتماعية، وهي طموحات قد لا يضمنها خوض الانتخابات من خلال المنظومة الحزبية.

### ٣- السياق السياسي العام في مصر:

لعل خصوصية الحالة المصرية في مسألة «المستقلين» ترتبط بعنصر تاريخي، إذ أن التجربة المصرية ومنذ بدء الحياة النيابية في ١٨٦٦، كانت تأخذ بالنظام الفردي، لكن ومنذ أوائل الثمانينات وفي أعقاب بدء تجربة التعددية الحزبية، فقد شهد الإطار القانوني للنظام الانتخابي تغييرات عديدة، وهي التغييرات التي جرت بفعل توجهات حكومية أو بفعل طعون دستورية، وبصدور القانون ١١٣ لسنة ١٩٨٣ والذي جرى بموجبه تعديل بعض مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الخاص بمجلس النواب، أصبح النظام المعمول به في انتخابات مجلس النواب هو نظام القوائم الحزبية على أساس التمثيل النسبي، ثم جاء التعديل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ وتم الأخذ بنظام مختلط يجمع بين القوائم الحزبية والنظام الفردي (٢)، ثم حدثت العديد من التعديلات التي تراوحت بين العودة لنظام الانتخاب بالنظام الفردي أو الجمع بين القائمة الحزبية والفردي، وحتى اليوم ظل هذا الجمع هو الطاغي على الإطار القانوني الناظم للانتخابات، إلى الحد الذي جعل المقاعد الفردية في النظام الانتخابي المصري تمثل ما نسبته ٥٠٪ من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب، أي بمقدار ٢٨٤ مقعداً، وتعكس كل هذه المعطيات السابقة جنباً إلى جنب مع كون نسبة الـ ٥٪ التي يُعينها رئيس الجمهورية في البرلمان يغلب عليها «المستقلين»، كل هذه السياقات التاريخية والأطر القانونية والتشريعية عززت من حضور «المستقلين» في المشهد النيابي.

### ٤- الحسابات الحزبية في تشكيل القوائم:

على الرغم من أن الأحزاب السياسية تحرص في ثنايا تشكيلها للقوائم الحزبية على تضمينها مجموعة من المستقلين بنسب متفاوتة، إلا أن الإشكالات التي تواجه مسألة تشكيل القوائم الحزبية تدفع العديد من المرشحين إلى اللجوء إلى الترشح كمستقلين على مقاعد النظام الفردي، ومن هذه الحسابات والإشكالات ما يرتبط بأولوية المرشحين الحزبيين، وكذا طغيان الحسابات الخاصة برأس المال وتمويل الحملات الانتخابية كمحددات لاختيار المرشحين، إلى آخر هذه الإشكالات التي تمثل عقبة أمام دخول «المستقلين» وانخراطهم في ثنايا القوائم الانتخابية.

---

(٢) هناء عبيد، مرجع سابق، ص ٢٦

## ثالثاً- صعود لافت للمستقلين في انتخابات ٢٠٠٠

كانت الانتخابات البرلمانية المصرية للعام ٢٠٠٠ نموذجاً مهماً فيما يتعلق بمسألة «المستقلين» ليس فقط على مستوى ارتفاع نسبة المشاركة، بل فيما يتعلق بنتائج الانتخابات أيضاً، إلى الحد الذي دفع العديد من المراقبين آنذاك إلى اعتبار أن هذه الانتخابات التي جرت آنذاك كانت عبارة عن حالة تنافسية بين الحزب الوطني المنحل وبين المستقلين وليس أحزاب المعارضة، ويُمكن الاستدلال على ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات الرئيسية:

١- عُقدت انتخابات العام ٢٠٠٠ بنظام الاقتراع الفردي، وشارك فيها ٣٩٥٧ مرشحاً بزيادة قدرها ٤٪ عن عدد المرشحين في انتخابات ١٩٩٥، وكان من بين المرشحين عدد ٨٥٤ مرشحاً حزبياً أي ما نسبته ٢٢,٦٪، وكان ملاحظاً أن الحزب الوطني قدم مرشحين على جميع مقاعد المجلس، وقام بتغييرات شملت ٤٥٪ من مرشحيه للعام ١٩٩٥، وقام بطرح عشرات الوجوه الجديدة، فيما بلغ عدد مرشحي أحزاب المعارضة الرئيسية (الوفد – التجمع – الناصري – الأحرار ) عدد ٣٥٢ مرشحاً، فيما بلغ عدد المرشحين المستقلين ٣١٠٤ مرشحاً أي ما نسبته ٧٨,٤٪ من إجمالي المرشحين (٣).

٢- كان الفائز الأول في هذه الانتخابات هو المستقلين الذين نجح منهم ٢٣٦ نائباً (انضم معظمهم للحزب الوطني لاحقاً)، يليهم الحزب الوطني الذي فاز بعدد ١٧٢ مقعداً، ولاحقاً انضم لنواب الحزب تحت قبة البرلمان عدد ٢١٦ نائباً ممن تقدموا للانتخابات باعتبارهم من المستقلين، ما أدى إلى ارتفاع عدد نواب الحزب الوطني بالبرلمان إلى ٣٨٨ نائباً أي بنسبة ٨٧,٧٪ من إجمالي عدد المقاعد، وجاء الإخوان المسلمين بعد ذلك بـ ١٧ مرشحاً خاضوا الانتخابات بصفة «المستقلين»، فيما أسفرت كل هذه التفاعلات عن استمرار نحو ٢٠ نائباً بصفة المستقلين ولم ينضموا لأي أحزاب (٤).

٣- ارتبطت أهمية الانتخابات البرلمانية المصرية للعام ٢٠٠٠ والتي جرت في الفترة من ١٨ أكتوبر إلى ١٣ نوفمبر من نفس العام، بمجموعة من العوامل والسياقات آنذاك، أولها ارتبط بكونها الانتخابات البرلمانية الأولى عقب الولاية الرئاسية الجديدة للرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، وثانيها ارتبط بعقد هذه الانتخابات في بداية الألفية وتنامي التطلعات لتحول ديمقراطي حقيقي في مصر، وثالثها أنها كانت أول انتخابات تتم تحت إشراف قضائي كامل وفقاً للقرار الرئاسي ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ والذي صدر كاستجابة لحكم المحكمة الدستورية في يوليو ٢٠٠٠ والذي أكد على ضرورة الإشراف القضائي على الانتخابات في اللجان العامة والفرعية، ورابعها أن الانتخابات أكدت على تعاظم حضور «المستقلين» في المشهد السياسي.

وبتحليل هذه النتائج وطبيعة وحيثيات مشاركة «المستقلين» فيها، يُمكن الوقوف على مجموعة من الدلالات المهمة:

- كان التصويت لصالح المرشحين المستقلين في أحد أبعاده تصويتاً عقابياً ضد سياسات الحزب الوطني، وقد كان أحد مظاهر هذه الحالة هو ضعف المشاركة من قبل المواطنين في عملية التصويت حيث كانت الهيئة الناخبة آنذاك (أي عدد المقيدين بالجداول الانتخابية) تتضمن ٤٢ مليوناً و٠٦ ألف مواطن، شارك منهم ٥٢٪ فقط في الاقتراع.
- يواجه المرشحون المستقلون بشكل عام أزمات مادية ولوجستية تحول دون مشاركتهم

(٣) علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، الهيئة المصرية العام للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٩٤

(٤) علي الدين هلال، مرجع سابق

بفاعلية على المستوى القطري والجغرافي المصري، ما أدى عملياً إلى عدم قدرة «المستقلين» على المشاركة في كافة الدوائر الانتخابية، والتي كانت تبلغ حينها ٢٢٢ دائرة على مستوى الجمهورية.

- كان معدل انضمام المستقلين إلى الحزب الوطني المنحل في ذلك الوقت في مرحلة ما بعد الانتخابات، أمراً لافتاً وهو ما يمكن تفسيره في ضوء بعض الافتراضات الرئيسية، أولها أن أحزاب الموالاة ربما تلجأ إلى استراتيجية الاعتماد على الدفع بمستقلين في الانتخابات، وثانيها أن طبيعة توازنات القوة في ذلك دفعت العديد من المستقلين إلى الانضمام إلى الحزب الوطني، بمعنى أن هذا التحول كان دافعه براجماتي بشكل رئيسي.
- كان فوز «المستقلين» في هذه الانتخابات في أحد أبعاده أحد إفرازات الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وعلى عملية الاقتراع سواءً في اللجان العامة أو الفرعية، بما يعني أن الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات ساهم في تعزيز نزاهتها وتقليل معدلات تزويرها، وأعطى الفرصة للتعبير بشكل أكبر عن الاتجاهات التصويتية للشارع المصري، لكن يبدو أن هذه الظاهرة كانت مجرد ظاهرة عرضية إذ لم يتم البناء عليها حيث تم تحييد قطاعات كبيرة من المستقلين وتقليل فاعليتها فضلاً عن انضمام معظمهم للحزب الوطني.
- أكدت هذه الانتخابات وفق العديد من المراقبين على افتراض مهم مفاده ثقل الروابط العائلية والاجتماعية، فضلاً عن تحول «النائب مقدم الخدمات» (التصاريح والتراخيص ورصف الطرق وتوصيل الصرف الصحي وبناء المدارس والمستشفيات إلى آخره) إلى ظاهرة رئيسية في المشهد الانتخابي (٥)، وتنطبق هذه الظاهرة على الكثير من المستقلين الذين خاضوا الانتخابات في عام ٢٠٠٠ وحتى في الفترات الحديثة حالياً.

## رابعاً- انتخابات العام ٢٠١١

ارتبطت خصوصية الانتخابات البرلمانية المصرية التي جرت في العام ٢٠١١ بكونها الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والإطاحة بنظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، فضلاً عن إجرائها وفق الجمع بين نظام القائمة النسبية والفردي، وفي هذا السياق يُمكن القول إن هناك مجموعة من الحيثيات المهمة الخاصة بهذه الانتخابات:

١- جرت هذه الانتخابات وقد بلغ عدد الناخبين المصريين المسجلين لدى هيئة الانتخابات نحو ٥٠ مليون ناخب بالداخل المصري، فضلاً عن ٣٥٥٥٦٩ ناخب بالخارج (٦)، وقد شهدت هذه الانتخابات معدلات كبيرة جداً للمشاركة، حيث بلغت نسبة المشاركة نحو ٥٤٪ من إجمالي عدد الناخبين.

٢- شهدت الانتخابات حضوراً كبيراً للمرشحين المستقلين، حيث شارك فيها نحو ٦٠٠٠ مرشح من

(٥) سارة بن نفيسة، علاء الدين عرفات، الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٣

(٦) تقرير مركز كارتر عن الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠١١، ص ٥، متاح على:
https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/egypt-2012-2011final-rpt-arabic.pdf

المستقلين (٧)، كما أن هذه الانتخابات شهدت من جانب انخراط كبير لمن يُمكن تسميتهم بالوافدون على السياسة، أي الوجوه السياسية الجديدة التي انخرطت في المجال العام عقب الثورة، ومن جانب آخر للشباب المستقل الذي خرج من رحم ميدان التحرير والحراك الثوري.

وباستقراء نتائج الانتخابات البرلمانية والتي أعلنتها «اللجنة العليا للانتخابات» وفق مسماها في ذلك الوقت، في ٢١ يناير ٢٠١٢، وتم تداولها صحفياً، يُمكن إبداء مجموعة من الملاحظات الرئيسية:

بلغ إجمالي عدد المرشحين المستقلين الغير حزبيين الذين فازوا في الانتخابات ٢٣ مرشحاً أي ما نسبته ٤,٦٪ من إجمالي عدد مقاعد البرلمان المصري، وهي نسبة قليلة بالنظر إلى حجم مشاركة المستقلين في الانتخابات، وهو أمر يُمكن إرجاعه إلى عدد من الأسباب، أولها يرتبط بطغيان الطابع الحزبي الائتلافي على المشهد السياسي في ذلك الوقت، وثانيها ميل المواطنين إلى انتخاب مجلس محافظ ما تجسد في التصويت بشكل مكثف للأحزاب ذات الخلفية الإسلامية والتي سيطرت على أغلبية مجلس النواب في ذلك الوقت، وثالثها حضور ظاهرة المال السياسي وغيرها من المخالفات الانتخابية بما قلل من فرص المرشحين المستقلين.

- كان هناك بالفعل إقدام من العديد من الفئات والقطاعات على الانخراط في المجال العام والمشاركة في الانتخابات من بوابة «المستقلين»، لكن المد السياسي وحالة السيولة التي حدثت في أعقاب ثورة يناير، والتوجه نحو تأسيس عشرات الأحزاب بخلفياتها المتنوعة، وحالة الدعاية الكبيرة والحشد، قد قلصت من فرص المستقلين في هذه الانتخابات، لكن المؤكد أن نسبة مشاركة المستقلين الكبيرة في الانتخابات عبرت عن كون المتغيرات السياسية التي شهدتها البلاد قد عززت من توجه العديد من القطاعات نحو الانخراط في الحياة السياسية.

- ذكر بعض المراقبين أن حضور المرشحين المستقلين من فئة رجال الأعمال في انتخابات برلمان ٢٠١١، كان بنسبة ضئيلة جداً، ما عبر في أحد أبعاده عن انخفاض الوزن السياسي النسبي لهذه الفئة في مرحلة ما بعد الثورة، خصوصاً في شكله السياسي الرسمي المتمثل في الانتخابات، وهو أمر يُمكن تفسيره في ضوء أن الوعي والعقل الجمعي المصري كان يربط في مرحلة ما قبل ٥٢ يناير بين صعود رأس المال والحزب الوطني أو التزاوج بين المال والسلطة وما يُحدثه ذلك من إفرازات، وفي مقابل ذلك غلب على المرشحين المستقلين في ذلك الوقت الطابع البرامجي.

- كشفت هذه الانتخابات وما سبقها من انتخابات تشريعية في مصر، وحتى اليوم، عن أن توفير بيئة تشريعية وسياق سياسي مُحفز لظاهرة المستقلين من خلال الاعتماد بشكل كبير على النظام الفردي، سواءً بشكل حصري أو عبر جمعه مع نظام القائمة، ليس بالضرورة عاملاً محفزاً لصعود الشخصيات المستقلة إلى البرلمان، أو لتحفيز هذه الظاهرة، ففي ضوء تراجع الثقافة السياسية للمواطنين، وطغيان المال السياسي وظاهرة «نائب الخدمات»، فضلاً عن العقبات اللوجستية والمالية الأخرى، تتراجع فرص المستقلين البرامجيين حتى وإن تمت الانتخابات وفق النظام الفردي حصراً.

(٧) تقرير الائتلاف المستقل لمراقبة الانتخابات البرلمانية مصر ٢٠١١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، متاح على: https://manshurat.org/node/116

## خامساً- انتخابات العام ٢٠٢٠

جرت الانتخابات البرلمانية المصرية للعام ٢٠٢٠ والتي تمت في الفترة من أكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٢٠، في أعقاب التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٩، كما أنها جاءت في ظل نظام القائمة المطلقة المغلقة والفردي، مع إقرار القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٢٠، بخصوص تقسيم الدوائر الانتخابية، في سبتمبر ٢٠٢٠، والذي بموجبه تم إلغاء القانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠١٤، بنفس الخصوص، وبموجب هذه التعديلات تم تقسيم مصر إلى ١٤٣ دائرة انتخابية مخصصة للنظام الفردي، وبشكل عام جاءت الحيثيات الخاصة بهذه الانتخابات فيما يتعلق بمسألة المستقلين على النحو التالي:

١- شكل المستقلون حوالي ٧٨٪ من إجمالي المرشحين على مقاعد الفردي، بواقع ٣٠٩٦ مرشحاً، فضلاً عن بعض المقاعد التي حصلوا عليها ضمن القوائم الانتخابية. وقد شهدت الانتخابات الأخيرة حضوراً كبيراً للمستقلين على مستوى التوزيع الجغرافي، وذلك بالنظر إلى النسبة التي يحتلونها إلى إجمالي المرشحين في كل محافظة والتي جاءت كالتالي: دمياط ٨٦,٣٪، السويس ٨٥,٣٪، القليوبية ٨٤,٣٪، الدقهلية ٨٤٪، المنوفية ٨٣,٩٪، الغربية ٨٢,٨٪، كفر الشيخ ٨١,٣٪، جنوب سيناء ٨٠٪، بورسعيد ٨٠٪، الإسماعيلية ٧٩,٦٪، الأقصر ٧٨,٧٪، أسيوط ٧٧,٩٪، مطروح ٧٧,٨٪، البحيرة ٧٧,١٪، القاهرة ٧,١٪، الإسكندرية ٧٦,٧٪، بني سويف ٧٤,٧٪، الشرقية ٧٣,٦٪، قنا ٧٢,٥٪، سوهاج ٧١,٨٪، المنيا ٧١,٧٪، شمال سيناء ٧١٪، البحر الأحمر ٧١٪، الفيوم ٧٠٪، أسوان ٦٩٪، والوادي الجديد ٦٢,٥٪ (٨).

٢- بلغت نسبة المشاركة المجتمعية في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٠، وفق بيانات الهيئة الوطنية للانتخابات نسبة ٢٨,٠٦٪ في المرحلة الأولى (٩)، بإجمالي نحو ٩ ملايين ناخب من أصل ٣١ مليون، فيما وصلت النسبة إلى ٢٩,٥٠٪ في المرحلة الثانية (١٠)، وكان إجمالي المقاعد التي حصل عليها المستقلون في هذه الانتخابات ٢٧ مقعداً عن المرحلة الأولى فيما يتعلق بالنظام الفردي، ٤١ مقعداً عن المرحلة الثانية على المقاعد الفردية.

وفي ضوء السياق العام للانتخابات التشريعية الأخيرة، وكذا طبيعة النتائج التي تمخضت عنها، يُمكن الوقوف على مجموعة من الدلالات المهمة، وذلك على النحو التالي:

- تتراوح نسبة ومعدلات مشاركة المستقلين في الانتخابات التشريعية المصرية بين الصعود والهبوط في كل مشهد انتخابي، وفق بعض المحددات، بعضها يرتبط بالسياق السياسي العام، ومناخ الحريات ومدى القيود المفروضة على المجال العام، وبعضها يرتبط بمعدلات التنافس وطبيعة توازنات القوة، لكن الغالب أن الفئة الأكبر من المستقلين يغلب عليها نمط «نائب الخدمات» في مقابل تراجع النواب البرامجيين والذين لديهم رؤى تتجاوز النطاق المحلي لدوائرهم.

---

(٨) ماري ماهر، قراءة في حجم المشاركة السياسية والحزبية والمستقلة بانتخابات «النواب» ٢٠٢٠، المرصد المصري، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠، متاح على:
https://marsad.ecss.com.eg/43256/

(٩) انتخابات مجلس النواب المصري.. ٢٨٪ نسبة المشاركة في المرحلة الأولى، الجزيرة، ١ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على:
https://linksshortcut.com/iYiwJ

(١٠) الهيئة الوطنية: ٢٩,٥٠٪ نسبة المشاركة فى المرحلة الثانية لانتخابات النواب، اليوم السابع، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على:
https//:linksshortcut.com/zLoUT

- أثرت تقسيمة الدوائر الانتخابية وطبيعتها على فرص وموقع المستقلين في البرلمان الحالي، إذ أن تقسيمة الدوائر الانتخابية بالنسبة للنظام الفردي شابها العديد من الإشكالات، ومنها أن هناك بعض المحافظات التي تم اختزالها في دائرة واحدة أو دائرتين على غرار السويس بمراكزها المختلفة، ما أدى إلى الحد من القدرة على التنافسية، كذلك الحال بالنسبة لمحافظة بورسعيد التي تشمل العديد من المكونات الإدارية والمراكز وتم اختزالها في دائرتين فقط.

- حظي المستقلون بحضور قوي في المشهد الانتخابي في بعض المحافظات على غرار الدقهلية التي فاز فيها ٢١ مستقلاً، والبحيرة التي فاز فيها ٧ مستقلين، ودمياط التي فاز بمقاعدها الأربعة مستقلين، والقاهرة التي فاز فيها ٥ مستقلين، والشرقية التي فاز فيها ٦ مرشحين، وكفر الشيخ التي فاز فيها ٤ مرشحين مستقلين، والغربية التي فاز فيها ٣ مستقلين، والمنوفية التي فاز فيها ٤ مستقلين، وقد أثبتت التجربة الأخيرة في هذه المحافظات أن وجود مرشحين مستقلين يجمعون بين البُعد البرامجي وكذا الخدمي من المستقلين، مع تقليص حجم الدوائر الانتخابية بالشكل الذي يغطي كافة الإدارات الخاصة بالمحافظات، ويضمن تعزيز التنافسية، هو اعتبار يزيد من فرص المستقلين في الانتخابات، كما أن غياب دور الأحزاب أو تراجع حضورها في بعض المحافظات كالوادي الجديد ساهم في حصول المستقلين على مقعدي المحافظة.

- في مقابل ذلك غاب المستقلون عن المشهد في بعض المحافظات فيما يتعلق بالفوز في الانتخابات، كما حدث في حالات البحر الأحمر ومطروح والسويس والقليوبية وجنوب سيناء، ولعل ذلك يرتبط بمجموعة من الاعتبارات الرئيسية، أولها يرتبط بالاتساع الشديد لنطاق الدوائر الانتخابية في بعض هذه المحافظات ما يأتي على حساب التنافسية وفرص المستقلين، وثانيها يرتبط بالقدرات المالية واللوجستية الكبيرة التي يتمتع بها مرشحوا الأحزاب في مواجهة المستقلين، بما يضمن لمرشحي الأحزاب القدرة على تغطية النفقات المالية الخاصة بالحملة الانتخابية في دوائرهم، وثالثها يرتبط على الأرجح بتفضيلات الناخبين التصويتية إذ يميل الناخب في أغلب الأحيان إلى التصويت لصالح العائلات السياسية أو النواب الخدميين، أو ذوي الخبرة في الحياة العامة والنظم المحلية، بما ينعكس في صورة الإحجام عن التصويت لصالح المرشحين الجدد والذين يشكلون الغالبية العظمى من المرشحين المستقلين.

**وختاماً يمكن القول إن التجربة الخاصة بالمستقلين في الحياة البرلمانية المصرية، والتي تنامت بشكل كبير في السنوات الأخيرة من حيث معدلات الانخراط في المشهد البرلماني، ومعدلات حضورهم داخل البرلمان في مرحلة ما بعد الانتخابات، كشفت عن أن السياق التشريعي الذي يُركز على تعظيم دور النظام الفردي في النظام الانتخابي ليس ضمانة لتعزيز التنافسية وصعود «المستقلين»، حتى وإن كان نظرياً يدفع بهذا الاتجاه، فالسياق العام والسياسي المصري يؤكد على أن طغيان المال السياسي، وسيادة نمط «نائب الخدمات» في ظل غياب المحليات ودورها، فضلاً عن تراجع الثقافة السياسية للمواطنين، كلها اعتبارات يجب معالجتها أولاً قبل البحث في مسائل تعزيز الحياة الحزبية، وكذا تعزيز حضور المستقلين في الحياة السياسية المصرية، وهي المسائل التي تُشكل وبلا جدال ظاهرة صحية للمنظومة السياسية بأكملها.**

Scan For Our
Platforms
www.fakartany.net